حين يكون القضاء ظالمًا لأحد القضاة.. القاضي د. رواء مجاهد أنموذجًا

صلاح السقلدي

كتبَ عنها الكثير، ولكن نافلة بالتأكيد على أهمية استرعاء انتباه الجميع وبالذات ذات العلاقة ندلي بدلونا هذا ليس فقط لرفع المظلمة عنها بل كذلك إنصافا للقضاء نفسه وتنزيهًا له من أية عيوب قد تطاله من داخله، وحتى يظل بعيدًا عن بلاء وبلايا الصراعات السياسية والجهوية التي تفتك بنا جميعا دون هوادة.

أتحدث هنا عن القاضي الدكتورة/ رواء عبدالله مجاهد - الحاصلة على الدرجة القضائية عام ٢٠٠٦م، وعملت بالقضاء التجاري بالعاصمة عدن لفترة ليست بالقصيرة أكسبتها خبرة قضائية كبيرة، إلى أن تم انتخابها سكرتيرًا عامًا لنادي القضاء اليمني عام ٢٠١٣م، وهو النادي المبني على فكرة مناصفة المواقع القضائية والإدارية بين الشمال والجنوب، واعتباره جهة نقابية تحمي حقوق المنتسبين لهذا السلك، إن جاز لنا تسميته بذلك - وما طالها (أي الدكتورة رواء) من حيف وعسف من جهة قضائية، كنا وما زلنا نظن هذه الجهة قلعة العدل وملاذ المظلومين، فالحركة القضائية الأخيرة أودت بالقاضي المثابرة د. رواء مجاهد من شامخ عال إلى خفض، بحسب تعبير الشاعر حسان بن المعلى. فخبرتها ودرجتها القضائية، فضلاً عن كفاءتها ونزاهتها المشهود لها وسلوكها المهذب مع الجميع، لم تشفع لها عند صاحب الحركة القضائية، فبدلاً من ترقيتها نظير جهدها ودرجتها، أو على الأقل إبقاءها بموقعها النقابي (سكرتير عام لنادي القضاء) تم إرسالها بصورة مجحفة إلى محكمة ابتدائية بإحدى مديرات العاصمة عدن بمعية قضاة حديثي التخرج من معهد القضاء، باستهداف انتقامي لا تخطئه عين من شخصيات بالسلك القضائي نفسه نتيجة اختلافات بوجهات النظر بين نادي القضاء اليمني والجنوبي خلال السنوات الماضية، كانت القاضي د. رواء تعتقد أن تلك التباينات قد أصبحت في ذمة الماضي وأنها أي هذ التباينات لن تسحب نفسها على واقع اليوم وبما فيه من متغيرات دراماتيكية متسارعة وبالذات بالسلك القضائي، ويتم إعادة انتاج بوجهها ظلم ما بعد حرب ٩٤م الذي طال أسرتها، فوالدها هو الشخصية الاجتماعية والمالية والرياضية المرموقة الراحل/ عبدالله مجاهد الذي طالت شرر حرب ٩٤م شخصه مباشرة بروح انتقامية مقيتة ونالت من وظيفته ومكانته بل ومعاشه الشهر وحقوقه المستحقة الأخرى. ويكون بالتالي من المؤسف أن تكون ابنته في ظل عهد جديد وجنوب خال من المظالم ضحية جديدة لتلك السياسة الاقصائية وتلك الحقبة المظلمة الظالمة.

بالمجمل والمختصر نقول لأصحاب الشأن بالسلك القضائي بكل درجاته وهيئاته: إن ثمة ظلمٌ جائر قد طال أحد أبنائه (الدكتورة القاضي/ رواء مجاهد) لا بد من رفعه عنها، فمن المعيب أن يكون القضاء وهو الحصن الحصين للمظاليم مصدر ظلم ، ولمن؟ لأحد منتسبيه. وإعادة النظر بمثل هكذا قرار تسبب بمضرة لأحد القضاة، فبرغم مشروعية قرار بقاء المذكورة بموقعها كسكرتير عام للنادي كون هذا القرار ما زال قانونيا حتى اللحظة ولم ينقضه أي قرار آخر من قبل الجهة مخولة بذلك ونعني هنا الجمعية العمومية للنادي إلا ان قرار النقل الى محكمة ابتدائية قد تجاهل هذا الأمر، ولم يكتف بذلك، بل تم إرسالها الى محكمة ابتدائية وكأنها تخرجت لتوها من معهد القضاء. فإن كان ثمة عدالة ومنطق عادل من قلعة العدل فيجب تصويبه حالا يستند على: إما إبقاءها بموقعه بالنادي الى المؤتمر العام وهو من يقرر بقائها من عدمه أو إعادتها الى موقعها السابق بالقضاء التجاري، وهذا أقل ما يكمن فعله إزائها برغم استحقاقها لما هو أكثر من ذلك بكثير.

فبكل لغات العالم نسجل تضامننا مع الدكتورة القضائي رواء مجاهد ومع كل من يطاله عسفا أو ظلما من أية جهة كانت.

المحافظات اليمنية الفقيرة على حدود المملكة تشكل لها هاجسًا لما بعد الحرب

عبدالله سالم الديواني

للمملكة معرفة جيدة بظروف المحافظات اليمنية الشمالية المنتشرة قرب حدودها الجنوبية، وبالذات حجة والجوف وصعدة وتهامة، وترى في ذلك هاجسًا كبيرًا سيسبب لها متاعب عدة إذا ما استتب الوضع في اليمن بعد الحرب أو في ظل هدنة طويلة.

ففي الوضع الطبيعي سيكون للحوثي باع طويل ورئيسي على سكان اليمن الشماليين عمومًا ولكثرة المعاناة والفقر والاضطهاد الذي سيسببه الانقلابيون سيولد هجرة ونزوحًا غير مسبوق على حدود المملكة لطلب الرزق وللوضع المأساوي الذي سيجابهه الناس في حكام الإمامة الجدد.

لذلك تعمل المملكة منذ مدة ليست بقصيرة وبطريقة هادئة وذكية على التشجيع غير المعلن لانتشار النزوح الكبير والهائل من الشمال إلى المحافظات الجنوبية في حضرموت والمهرة وشبوة وإلى العاصمة عدن من خلال التشجيع على إعادة الإعمار كونها عاصمة مؤقتة لليمن عموما كي لا يشكل أي نزوح كبير مستقبلا إليها، خاصة وأن لها حدود طويلة ومترامية مع المحافظات شمال اليمن ويتم التهريب منها للبشر والممنوعات والقات وغيره، وقد يتزايد أكثر فأكثر إذا ما توقفت الحروب أو طالت الهدنة، وتخشى المملكة إذا ما ظل الحوثي مسيطرًا على الشمال كليًا أن يدفع بالآلاف من أنصاره بطريقة غير مباشرة في آن واحد، وسكان المحافظات القريبة من حدود المملكة يعرفون جيدًا كل الممرات الآمنة على الحدود التي توصلهم إلى السعودية بطريقتهم أو عبر المهربين المحترفين الذين يعرفون كل الطرق التي توصل الناس والممنوعات إلى حدود المملكة.

لهذه الأسباب كلها تجد المملكة نفسها مجبرة على تسهيل النزوح من حدودها إلى حضرموت والمهرة وعاصمة الجنوب عدن، فهي تحاول التخفيف من العبء الذي ستدخله مجددًا ما بعد الحرب.

وللإخوان في الشمال مصلحة أيضا في تحويل النزوح إلى حضرموت والمهرة وشبوة وعدن، وهو هدف معلن منذ فترة طويلة من قبلهم، وأملهم من هذا تغيير التركيبة السكانية لهذه المحافظات ولو على مراحل حتى يتم السيطرة عليها من الداخل عند الضرورة عبر هؤلاء الوافدين من شمال اليمن.

فيا ترى من سيتحمل الجزء الأكبر من هذا النزوح المملكة أم محافظات الجنوب كحضرموت والمهرة وشبوة والعاصمة عدن؟

متى ستُمنع ظاهرة حمل السلاح وتعاطي المخدرات؟

عبدالعزيز الدويلة

بسبب حادث مروري حدث في جولة عبدالقوي بمديرية الشيخ عثمان مؤخرًا، بالإضافة إلى تعاطي الممنوعات وسلبية المواطنين الذين تعجبهم الجمهرة والمشاهدة لأي خلافٍ أو مشاجرة تحدث بين هذا وذاك، قتل الطالب عبدالعزيز كامل، أحد طلاب ثانوية عثمان عبده، برصاصة وجهت نحو رأسه ولاذ الجاني بالفرار ومعه والده، حتى سمعنا بمغادرة وهروب عائلة القاتل إلى محافظة شبوة، ولا نختلف بأن الاستهتار وتعاطي الممنوعات وحمل السلاح هي عوامل وأسباب تدفع بعض المتهورين والمتخلفين عقليا إلى ارتكاب الجرائم الجنائية التي تحصل في هذه المنطقة أو تلك بصورة مقيتة ومشينة، وهي أفعال وتصرفات شيطانية لم يكن أحد يتوقعها.

إن أسوأ وأحقر شخص ذاك الذي يقوم بقتل شخص بريء في مقتبل العمر وما زال المستقبل أمامه ولم يعلم أو يتوقع أن يحدث له مثل هذا الفعل المشين، لكن استهتار البعض من المراهقين وما يعانونه من حالات نفسية وخوف واكتئاب وضعف في الشخصية يجعلهم يحملون السلاح بمشاعر وشعور دونية بالإضافة إلى خلافاتهم وعصبيتهم مع الناس والجيران.

لقد قلنا أكثر من مرة بأنه لا بد على أجهزة الأمن وقوات الحزام الأمني بعدن العمل على التنظيم المشترك المتمثل في ترتيب وتفعيل المهام التي تتمحور في استمرارية الدوريات، خصوصا في أماكن الازدحام والجولات الأكثر ازدحاما بالسيارات، وما يحدث أحيانا من تشنجات وخلافات بين سائقي السيارات، الأمر الذي يؤدي إلى مشاجرات بالكلام ومن ثم إطلاق الرصاص، ناهيك إلى أن انتشار السلاح بين البعض من متعاطي الممنوعات هو الخطر الذي يهدد السلم الاجتماعي في حياتنا اليومية التي أصبحت مليئة بالمفاجآت والجرائم، وكل هذه الدوافع بسبب حمل البعض من المراهقين للسلاح دون وعي وعقلانية حتى أصبحت نزعات القتل هي سيدة الموقف والخلاف، خاصة وأن المشاجرات بالأيادي أصبحت تتلاشى وأصبحت لغة السلاح هي الطاغية على المشهد والواقع الراهن!

إن الواقع اليوم يتطلب منع حمل السلاح واتخاذ إجراءات أمنية صارمة تجاه من يقتلون الأبرياء عمدً أو خطأ وكذا الذين يطلقون الرصاص بداخل الأحياء السكنية .

تحية وتقدير وشكر لمدير ثانوية عثمان عبده الأخ أحمد سالم والطاقم الإداري والمعلمين والطلاب على وقفتهم التضامنية مع الطالب عبدالعزيز كامل.

يدًا واحدةً على الإرهاب

ياسر الشبوطي

وضعت الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب الموقعة عام ٩٨م تعريفاً محدداً للإرهاب، وأوضحت أنه (كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أياً كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة او احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر).

أما الجريمة الإرهابية فهي: أي جريمة أو شروع فيها ترتكب تنفيذاً لغرض إرهابي في أيٍّ من الدول الموقعة أو المتعاقدة على مكافحة الإرهاب سواءٌ على رعاياها أو ممتلكاتها أو مصالحها يعاقب عليها قانونها الداخلي.

والإرهاب ظاهرة دولية تعاني منها كافة الدول والشعوب، والجميع مدعو للتصدي لها ومكافحتها؛ لأنها فعل منظم من أفعال العنف أو التهديد وبه يسبب رعباً او فزعاً من خلال أعمال القتل أو الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو السفن أو تفجير العبوات أو غيرها من الأفعال ما يخلق حالة من الرعب والفوضى والاضطراب لأهداف سياسية.

وهذا الإرهاب هو ظاهرة عالمية وهو جريمة ذات أهداف مشبوهة وبغيضة لا علاقة لها بالأديان.

فديننا الإسلامي السمح يقول لنا في قرآنه: (ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه جهنم خالدا فيها وغضب الله عليه ولعنه وأعد له عذابا عظيما) (النساء: ٩٣).

إن تاريخ الإرهاب هو نفسه تاريخ العنف والغدر، وقضية الإرهاب هي من أخطر القضايا التي أثرت وتوثر على أمن واستقرار وحياة المجتمعات لسنوات طويلة تتجرع مرارتها حتى قيام الساعة. وهذا منذ أن قام قابيل بقتل أخيه هابيل. وهذا الإرهاب هو رديف لصورة الشر والظلم وإبليس التطرف والذبح، وهو عمل بربري شنيع يخالف الأخلاق الإنسانية ويشكل اغتصابا لكرامة الانسان.

والإرهاب عمل مذموم ويحرم فعله وممارسته وهو من كبائر الذنوب ويستحق مرتكبه العقوبة والذم، وهو يكون على مستوى الدول والجماعات والأفراد، وحقيقته الاعتداء على الآمنين وترويعهم بالسطو من قبل دول أو عصابات أو أفراد مجرمين يسلبون الأموال والممتلكات ويعتدون على الحرمات وإخافة وترويع الأمنين في الطريق، ونحو ذلك.

إن التعاطي مع الإرهاب وفق استخدام أساليب العقاب الفردي والجماعي ووفق تعريف سياسي للمقصود بالإرهاب دون محاولة البحث عن الجذور السياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية له لا يحقق نتيجة مرجوة من محاربة الإرهاب ولا يقضي على هذه الظاهرة بشكل نهائي.

فها نحن نتفرج على أطفالنا وأبنائنا وفتياتنا ومراهقينا يلعبون ألعاب الفيديو (البلاستيشن) التي تعتمد على أفلام الحركة والإثارة والمغامرة للصغار والفتيان والراشدين وتحويل تلك الأفلام إلى واقع عنيف وقتل وإرهاب، والإرهابي في ألعاب الفيديو بلا هوية ولا وطن ولا دين.. وكذلك لا نقوم بمتابعة أبنائنا وفلذات أكبادنا مع من يذهبون ومن أين يتلقون معلوماتهم ومن يعمل على توجيههم الوجهة الخاطئة فيصنع منهم أعداءً للحياة، فلماذا لا نتكاتف جميعنا يداً واحدةً ونعمل على اجتثاث ومحاربة ظاهرة الإرهاب؟